

**مسيرة تحديث المجتمع الليبي في العهد الملكي
(١٩٦٠-١٩٦٩) التنمية الاقتصادية والاجتماعية
نموذجا**

**الدكتور محمود العارف قشقش
جامعة المرقب
ليبيا**

مسيرة تحديث المجتمع الليبي في العهد الملكي (١٩٦٠ - ١٩٦٩) التنمية الاقتصادية والاجتماعية نموذجاً

الدكتور محمود العارف قشقش

جامعة المرقب - ليبيا

يدل تاريخ ليبيا الاقتصادي على أنها كانت دائماً تعاني من وجود عجز مالي في جميع مرافقها الاقتصادية، حتى أن المراقبين للاقتصاد الليبي وصفوه بأنه اقتصاد عاجز، وكان العجز المالي شاملاً لجميع الأنشطة الاقتصادية، ومن سوء حظ الاقتصاد الليبي في الماضي، غياب الاستثمارات الخارجية لتغطية عجزها^(١).

إضافة إلى أن المشروعات الاقتصادية سواء كانت زراعية أو صناعية وحتى القوى الكهربائية، عانت عجزاً في ميزانياتها، هذا العجز الفردي الذي كان يظهر واضحاً في كل مشروع على حدة، إنما يعكس حقيقة هامة وهي أن الاقتصاد الليبي كان يتسم بطابع خاص يمكن أن نطلق عليه اقتصاد عاجز^(٢). وكانت الطريقة الوحيدة لمعالجة هذا العجز هي الاعتماد على المساعدات والهبات والمصاريف العسكرية واستثمارات الدول الأجنبية^(٣).

وبصدور قرار الأمم المتحدة رقم /٢٨٩/ في ٢١ نوفمبر ١٩٤٩، والذي ينص على أن ليبيا والتي تشمل برقة وطرابلس الغرب وقران، يتعين أن تصبح دولة ذات سيادة قبل أول يناير ١٩٥٢^(٤).

وفي نفس الوقت أصدرت الأمم المتحدة قراراً آخر في ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ طلبت فيه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة تقديم المعونة الاقتصادية إلى ليبيا.

وفي ٢٤ ديسمبر ١٩٥١، أعلن استقلال ليبيا بناءً على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٨٩، وخرجت هذه الدولة إلى الوجود دون أية دائم اقتصادية تمكنها من الاعتماد على نفسها، وكان هذا الاقتصاد طبقاً للمعطيات السابقة اقتصاد الكفاف^(٥).

وعلى العموم فإن كانت الطبيعة قد شددت النكير على ليبيا جدياً وجفافاً، فإنها بالرغم من ذلك كانت أرضها تحتوي على ينابيع غزيرة وكبيرة من النفط.

وبالتالي فإن الحكومة الليبية مجرد أن بدأت في تصدير النفط حتى أخذ مدخولها بالتزايد، أخذت تعمل على الاستفادة من إيراداته وتم استغلالها على أحسن وجه متمثلة في صرف مبالغ طائلة لتنمية الزراعة والصناعة والتعليم والصحة والخدمات العامة وتمثل في الآتي.

١ - التنمية في قطاع الزراعة:

في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى، أولت الحكومة الزراعية اهتماماً بالغاً، وذلك لأن أكثر من نصف العمال الليبيين يعملون في الزراعة أو في الميادين المتصلة بها، وبالرغم من ذلك كان الإنتاج الزراعي في عام ١٩٦٠ حوالي (٢٦%) فقط من مجمل الإنتاج المحلي - الذي قدر بمبلغ (٦٢) مليون جنيه - وإذا ما حسبنا أن عدد الأشخاص الذين يعتمدون على الزراعة بصورة مباشرة هو (٨٥٤,٧١٧) نسمة كما يوضحه التعداد الزراعي لعام ١٩٦٠ بالقياس إلى مجمل عدد السكان الذي قدر بـ (١,١٩٥,٠٠٠) في عام ١٩٦٠، فإن متوسط دخل الفرد الواحد من السكان الذين يعملون في غير القطاع الزراعي وهو حوالي (٣٥ ج. ل)^(٦).

إذن يتضح أن الفرق بينهما كبير جداً، ولو أن انخفاض الدخل الفردي نسبياً هو أمر يقترن عادة بسكان الأرياف في كافة أرجاء العالم تقريباً، ثم إنه يجب اعتبار هذه الأرقام مجرد أرقام تقريبية، لذلك كان من الضروري اتخاذ تدابير حاسمة وفعالة^(٧).

ومن التدابير التي سعت الخطة إلى اتخاذها، العمل بقدر الإمكان على تقليل ما تستورده ليبيا من الأغذية المختلفة بكميات متزايدة، وكذلك معالجة العوامل العديدة التي تحول دون تحسين الزراعة وزيادة الإنتاج الزراعي، كمشكلة تجزئة الأراضي الزراعية، ومشكلة ملكية الأراضي، وإيجاد حل لها، وذلك بالعمل على توحيد الملكيات المجزئة، وإصدار الوثائق الخاصة بهذه الأراضي وملكيته، وزيادة مساحة الملكيات المزروعة لضمان زيادة الإنتاج، وحتى يتسنى تطبيق الطرق والأساليب الفنية الزراعية المستحدثة، وحشد كافة الجهود الممكنة لتنمية وحفظ التربة وموارد المياه التي تمثل جانباً هاماً من جوانب التخطيط الإنماء الزراعي، وإيجاد حل للمشاكل الاقتصادية المختلفة التي تتعلق بالزراعة، مثل التسويق، والنقل، والتسهيلات المستحدثة لكافة أنواع التسليف والائتمان الزراعي، والعمل على تحسين المستوى الغذائي والأحوال الاجتماعي لسكان الريف الدعوة إلى القيام بكافة الإجراءات الفعالة من أجل تحسين شامل في هذا المجال^(٨).

هذا بالإضافة إلى أن البلاد كانت تعاني نقصاً في المواد الغذائية التي يتم إنتاجها محلياً، إلا أن هذا النقص ليس هو السبب الذي يدعو في حد ذاته إلى ضرورة العمل على زيادة الإنتاج الزراعي، بل يجب أن يقترن هذا القول بالحقيقة الثابتة، وهي أن غالبية الشعب الليبي يعمل بالزراعة - وإن كانت على الأغلب تقوم بسد الاحتياجات المعيشية، وعندئذ يتضح لنا أن الضرورة تقضي بتعميم الخبرات الناجمة عن إيرادات النفط والأخذ في الزيادة على نحو يكفل تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لهذه الغالبية الكبرى من السكان^(٩).

ويمكن اختصار السياسة الزراعية التي انتهجتها الحكومة فيما يلي:

- توفير الغذاء لجميع السكان وتحسين المستوى الغذائي بواسطة رفع مستوى الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً.
- استصلاح أراضٍ جديدة وتهيتها للمزارعين.
- تحسين أحوال المزارعين الاقتصادية بتثبيت أسعار بعض المنتجات الرئيسية.
- ربط تصدير واستيراد المنتجات الزراعية بعجلة التنمية الاقتصادية في مجموعها.
- توفير المنتجات الزراعية الأولية اللازمة للصناعات الزراعية.
- تأمين مصادر ووسائل التمويل المناسبة للمزارعين.
- توفير التسهيلات والخدمات التعليمية والتدريبية للمزارعين بما في ذلك التدريب الزراعي الأساسي.
- ضمان حفظ المياه والتربة وتنمية موارد المياه.
- استخدام أساليب البحث العلمي والاختبارات العصرية للتوصل إلى الطرق والأساليب الملائمة.
- تشجيع المزارعين على الاشتراك في التعاونيات الزراعية^(١٠).

ومن أهم بنود الخطة هو تملك الأراضي الزراعية واستصلاحها، والفلسفة التي ينطوي عليها هذا المشروع هي تنمية مجتمع متكامل يعتمد على إمكانياتها، بحيث تستند هذه التنمية إلى اقتصاد زراعي سليم وتحقيقها هو بمثابة خطوة رئيسة نحو تنمية الريف والنهوض به. وقد وضع اعتماد لاستصلاح ما يقارب (٤٦٠٠) مزرعة من المزارع الإيطالية السابقة وإنشاء (٦٥٥) مزرعة جديدة بالإضافة إلى تنمية

واستيطان منطقة بئر الغنم بطرابلس وإعادة تشجير مناطق مصاريف المياه بوادي المجنين، وفي برقة يقضي المشروع بتعمير وتنمية ما يقارب (١٨٠٠) مزرعة من مزارع الجبل الأخضر المعروف بمزارع أنتي سابقاً. ومن وضع خطط عملية فنية لتنمية هذه الأراضي ولتشجيع وجود زراعة ثابتة فيها^(١١).

كما اهتمت الحكومة بانتهاج سياسة فيما يتعلق بتحديد أسعار مناسبة لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية وهي بمثابة حماية لمصالح المزارعين وحافز لهم على زيادة إنتاجهم من المحاصيل الرئيسية ونقضي هذه السياسة بتأمين وجود احتياطي من المحاصيل تلبية احتياجات البلاد أو ما يتعلق منها بشراء الفائض من هذه المحاصيل إذ زاد مقدارها عن طلب السوق المحلية، وركزت الخطة على بندين رئيسين، وأولهما هو شراء وتخزين مقدار من الغلال يفي باحتياجات البلاد لمدة ستة شهور كاحتياطي للطوارئ، وثانيهما هو وضع اعتماد لتدعيم أسعار المنتجات الزراعية كحافز لزيادة الإنتاج، وهذا الاحتياطي يعتبر ضرورياً حيث إن ليبيا لا تنتج سوى (٢٠%) فقط من احتياجاتها من القمح^(١٢).

وأهم بند يلي ذلك هو تحسين تسويق الزيوت النباتية. ومن أجل تنفيذ نصوص قانون الزيوت النباتية الذي صدر بمرسوم ملكي في أواخر عام ١٩٦١. وتماشياً مع سياسة الحكومة التي اتبعت بشأن الزيت الزيتون المنتج في عام ١٩٦١، وعلى ضوء الخبرة، فقد وجد من الأنسب استمرار سياسة تثبيت أو تدعيم سعر زيت الزيتون وتشجيع إنتاج الزيوت النباتية الأخرى لفائدة المزارعين والمستهلكين على السواء^(١٣).

وقد أنشئت مؤسسة الاستيطان الزراعي وفقاً للقانون الصادر في يوليو ١٩٦٣، وذلك استجابة للحاجة الملحة التي لمستها الدولة وما تدعو إليه من وجوب النهوض بالقطاع الزراعي بصورة عامة والريف والدواخل بصورة خاصة، والمؤسسة في سبيل تحقيق رسالتها التي أنيطت بها، قامت منذ نشأتها بإعداد الخطط والبرامج

المدرسة على الدراسات الفنية والاجتماعية والزراعية. ومن هذه الدراسات تحليل التربة وموارد المياه ومسح الأراضي ورسم الخرائط وتعمير الأراضي وإصلاحها وإقامة مناطق زراعية جديدة على أسس علمية حديثة تحقيقاً للاستقرار وربط المزارع الريفي بأرضه وتوفير كافة الاحتياجات له في منطقته. وبهذا استطاعت هذه المؤسسة إنشاء عدة مزارع وإصلاحات أخرى تم إنشاؤها في مختلف أنحاء البلاد حيث زودت جميعها بكل الوسائل اللازمة والمرافق الضرورية.

ومن المشاريع التي حققتها مؤسسة الاستيطان الزراعي: مشروع الساعدية ويحتوي على (٦٠) مزرعة مجهزة، ومشروع صيراته ويحتوي على (٥٥) مزرعة، ومشروع جندوبة ويحتوي على (٢٥٠) مزرعة، وقد تم استصلاح (٧٠٠) مزرعة في منطقة الجبل الأخضر، و(٧٧٠) مزرعة في منطقة مصراتة، و(٢٤٠) مزرعة في منطقة ترهونة^(١٣).

كما اهتمت الحكومة بتنمية موارد المياه وحفظ التربة، فمصادر المياه الجوفية المعروفة قليلة وشحيحة. وماء المطر الذي يسقط خلال فصل الشتاء القصير كثيراً ما يكون غير كافٍ بل قليل الفائدة، هذا بالإضافة إلى تكرار فترات جفاف تمتد أحياناً إلى ثلاث أو أربع سنوات مما ينتج عنه انخفاض أعداد الماشية وشل نشاط وأعمال معظم المزارعين، كما أن هناك أيضاً مشكلة الانخفاض العام في منسوب المياه الجوفية نتيجة تبذير المياه، ففي ابن غشير مثلاً انخفض منسوب المياه (١٥) متراً، كما أدى الأفراد في استعمال الماء في المناطق الساحلية إلى تسرب ماء البحر إلى المياه الجوفية العذبة، وتلوث هذه المياه العذبة بماء البحر المالحة غير صالحة للاستهلاك البشري والحيواني، وبل وغير صالحة حتى للري^(١٤). وقد خصصت الحكومة من ميزانيتها الاستثنائية للتنمية لتحسين مشاريع الري وحفر الآبار، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (٤٥)

المبالغ التي خصصتها الحكومة من ميزانيتها الاستثنائية لتنمية مشاريع الري وحفر الآبار

المشروع	التكاليف (بالجنيهات الليبية)
مشروع الري بمدينة درنة	١٣٥,٠٠٠
مشروع الري في المناطق المجاورة لمدينة درنة	٢٩,٦٠٠
مشروع الري بمنطقة بنغازي الساحلية	٣١,٥٠٠
مشروع الري بمنطقة المرج	٩٨,٠٠٠
مشروع الري بمنطقة أجدابيا	٤٠,٠٠٠
مشروع الري مشروع الري بئر الغنم	١٠,٠٠٠
مشروع الري بمنطقة هون	٩٠,٠٠٠
مشروع الريبوادي عقفال	٨٠,٥٠٠٠
بمنطقة تراغن	٢١٦,٠٠٠
مشروع الري بمنطقة وادي قطة	٧٥,٠٠٠

المصدر: طرابلس الغرب، ٢٤ يناير ١٩٦٣، العدد ٣٢٢.

وعملت الحكومة أيضاً على تنمية الغابات والمراعي وتثبيت كثبان الرمل بأقل التكاليف الممكنة، وقدمت معونات إلى المزارعين الذين يقومون بتثبيت الكثبان الرملية، وعقد اتفاق بين شركة إستوستاندر ومصحة الغابات لولاية طرابلس على القيام ببرنامج لتثبيت الكثبان الرملية وتشجير المناطق الصحراوية، باستعمال المنتجات البترولية والطرق الفنية التي ابتكرتها شركة إسو للأبحاث، بدأت في أعمالها خلال السنوات ١٩٦٠-١٩٦١، بعد دراسة تكوين الكثبان الرملية وتحسين منتجات التثبيت البترولية، وأجريت التجارب منطقة الحشان (غرب طرابلس حوالي ٤٠ كيلومتر)، كما

أجريت تجارب في منطقة عين زارة والقربولي^(١٥). كما قامت الحكومة بدعم أجهزة الإرشاد والتتقيف الزراعي لما له من قيمة في هذا المجال، فقد دعم القطاع الزراعي أجهزته التتقيفية المنتشرة في البلاد كي تقوم هذه الأجهزة بتقديم الخدمات الضرورية والمساعدات الفنية للمزارعين عن طريق تزويدهم بالمبيدات والمعدات اللازمة لوقاية المزروعات، وقد أقامت أجهزة الإرشاد عشر مزارع نموذجية في مناطق متفرقة لتطبيق الأساليب الزراعية الحديثة على مقربة من الفلاحين، ولتحسين المنتوجات الزراعية، خصصت الحكومة مبالغ مالية لإنشاء عدة مشاريع من أهمها: إنشاء منطقة كحقل تجارب في زراعة المنتوجات الزراعية بمبلغ وقدره (١٠,٠٠٠) جنيهه ليبي، ومشروع لتربية وتحسين النسل للدواجن والمواشي بمبلغ (١٠٠,٠٠٠) ج. ل، ومشروع للإرشاد الزراعي وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية للمزارعين بمبلغ (٢٤٠,٠٠٠) ج. ل بولاية فزان^(١٦).

بالإضافة إلى المشاريع الزراعية التي عملت الحكومة على تنميتها وهناك مشاريع زراعية أخرى تم تنفيذها تحت إشراف وزارة شؤون البترول وبعض الوزارات المختصة الأخرى من بينها مشروع التطوير الزراعي، وهو أحد الميزات الإضافية التي تقدمت بها شركة اكسيدنتال ضمن طلبها للحصول على عقود امتياز بترولية في ليبيا^(١٧).

ولقد تعهدت هذه الشركة عند توقيع عقدي الامتياز رقم (١٠٢، ١٠٣) أن تخصص نسبة من الأرباح قبل خصم الضرائب الليبية للتطوير الزراعي في البلاد، وطبقاً لذلك فقد وُقِعَ عقد التنفيذ لمشروع جاء فيه: (تعهد الشركة بأن تخصص قبل خصم الضرائب الليبية نسبة ٥% من الأرباح الصافية لمبيعات النفط الخام الذي تنتجه الشركة من عقود امتياز (١٠٢-١٠٣)، وتخصص هذه النسبة للتطوير الزراعي في واحة الكفرة أو أية منطقة أخرى، على أن يكون تنفيذ هذا المشروع بالاتفاق بين الشركة والجهات المختصة بالحكومة الليبية)^(١٨).

وعلى هذا الأساس فقد بدأت الشركة بدراسة مبدئية لمنطقة الكفرة في أوائل سنة ١٩٦٧ بحفر الآبار للتأكد من توفر كميات المياه الصالحة والكافية لتنفيذ المشروع، ودراسة شاملة للتربة ونوعها ومدى صلاحيتها للتطوير، وساعد هذا المشروع على تطوير طرق الري الموجودة بالمنطقة ووفر مياه الشرب الصالحة لسكان المناطق التي يقوم عليها^(١٩).

وبدأ تنفيذ المشروع في يونيو عام ١٩٦٨ بزراعة (١٠٠) هكتار من البرسيم، و(١٠٠) أخرى من الشعير والقمح، واعتمد في الري على تجربة آلة الري المحوري التلقائية التي تروي ما بين (١٠٠,٥٥) هكتاراً دون الحاجة إلى اليد العاملة^(٢٠).

وبعد قيام الثورة تبنت المشروع باستحداث خطة عاجلة تمثلت في إصلاح واستزراع (١٠) آلاف هكتار من الحبوب، وحفر (١٠٠) بئر عميقة للري^(٢١).

ومن أهم المشاريع الزراعية الكبرى بعد مشروع الكفرة، مشروع الجبل الأخضر وتقدر مساحته بحوالي (١,٢) مليون هكتار. وقد قامت مؤسسة الإصلاح الزراعي وتعمير الأراضي في عام ١٩٧٠ العمل بالمشروع بتكاليف (٨,٢) مليون دينار^(٢٢).

ثم مشروع سهل الجفارة، مشروع تاورغاء، مشروع غوط السلطان، مشروع الهضبة الخضراء، مشروع قرية القوارشة، ومشاريع وادي الآجال - الشاطئ - تراغن^(٢٣).

٢- تنمية الثروة الحيوانية:

تعتبر تنمية الثروة الحيوانية من الأركان الهامة للاقتصاد الليبي فإننتاج المواشي كان دائماً أهم الثروات في ليبيا تعتمد عليها نسبة كبيرة من الشعب في معيشتها، والمواشي تؤمن للشعب طعاماً ذا قيمة غذائية عالية، ومنتجاتها من صوف وجلود تشكل المادة الخام للصناعات الوطنية، كصناعة المواد الجلدية، وصناعة البسط والسجاجيد والملابس الصوفية، كما تصنع منها منتجات كثيرة للتصدير، وقد كانت

ليبيا من أهم الأقطار المصدرة للماشية في حوض البحر المتوسط، وخاصة الجمال والأغنام، ولكن اضطرت فيما بعد إلى استيراد المواشي لسد احتياجات الاستهلاك المحلي، وقد نشأ هذا الوضع بسبب ارتفاع مستوى المعيشة الذي أدى إلى ازدياد استهلاك اللحوم. وقد أدى استيراد المواشي إلى إضافة مشاكل جديدة إلى المشاكل الزراعية القائمة من قبل. فقد كانت البلاد خالية من الأمراض البوائية الشائعة بين المواشي في القارة الإفريقية، مما دعا الحكومة إلى فرض رقابة مشددة للحجر والتفتيش الصحي، حتى لا تدخل للبلاد أمراض حيوانية جديدة عن طريق المواشي المستوردة. وقد جرت عدة محاولات لتحسين سلالات المواشي، وخاصة الأبقار والأغنام، بقصد تكبير حجمها، وزيادة إنتاجها للحليب، وتحسين نوعية صوفها، وذلك عن طريق انتخاب أحسن السلالات بموجب عمل علمي سليم يخضع للمراقبة، كما قامت الحكومة بتوسيع الخدمات البيطرية، فشملت المناطق النائية، وزيادة عدد البيطريين المستخدمين، وتم وضع برنامج محكم للتدريب في البلاد وخارجها، وتحضير لقاحات معينة منتخبة والقيام بحملات واسعة لتجريب وتغطية الحيوانات لإزالة الطفيليات المعدية والجلدية^(٢٤).

كما أنشأت العديد من المختبرات المركزية لتحضير الأمصال وتشخيص أمراض المواشي وغيرها من الحيوانات، وأجريت دراسات في الأغذية الحيوانية المركزة، كما أنشئت مختبرات ميدانية متحركة إجراء التجارب والأبحاث، وإنتاج وتوزيع علف المواشي على نطاق واسع وإقامة المنشآت والخدمات الإدارية اللازمة لمثل هذا البرنامج^(٢٥).

ومن أجل وقاية البلد من أمراض المواشي المستوردة، أنشئت محطات حجر في الموانئ الرئيسية. وتشجيع إنتاج الدواجن والحيوانات الصغيرة، وتوسيع هذه الصناعة بقصد رفع مستوى القيمة الغذائية للحوم والبيض، مما يؤدي إلى سد قسط الصناعة كبير من حاجة الشعب إلى الأغذية البروتينية. وقد تم اعتماد مبالغ معقولة لتطوير هذه الصناعة بالنسبة للقطاعين العام والخاص. كما تم تدريب ما لا يقل عن خمسين

بيطري ليبي، واستيراد سلالات مناسبة من المواشي، وإنشاء الحضائر ومراكز التوالد، وإنتاج العلف والتدريب ومعدات المختبرات البيطرية، والآلات والمعدات، ومن جملتها المعدات اللازمة للتغطيس والتجريع والرش، وتوسيع مركز الهلال الأزرق والخدمات العامة الإضافية في برقة، واشتمل المشروع على توسيع وتطوير تربية النحل في منطقة رأس الهلال. والجدول التالي يوضح مجمل مخصصات الزراعة للسنوات ١٩٦٣-١٩٦٤-١٩٦٥.

الجدول رقم (٤٦)

مجمل مخصصات الزراعة للسنوات ١٩٦٣-١٩٦٤-١٩٦٥.

المشروع	التكاليف (ج.ل)	%
١ الاستطيان الزراعي	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٤,١%
٢ التسويق الزراعي	٣,٥٠٠,٠٠٠	١١,٩%
٣ تنمية موارد المياه وحفظ التربة	٣,٥٠٠,٠٠٠	١١,٩%
٤ الآلات الزراعية	٢,٥٠٠,٠٠٠	٨,٥%
٥ تنمية الغابات والمراعي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٦,٨%
٦ تنمية الثروة الحيوانية	١,٥٠٠,٠٠٠	٥,١%
٧ الإرشاد الزراعي	٨٠٠,٠٠٠	٢,٧%
٨ البستنة	٥٠٠,٠٠٠	١,٧%
٩ مكافحة الأمراض والآفات الزراعية	٤٠٠,٠٠٠	١,٣%
١٠ الأبحاث والتجارب الزراعية	٧٥٠,٠٠٠	٢,٣%
١١ الإحصاء الزراعي	٧٥,٠٠٠	٠,٢%
١٢ التسليف الزراعي	٣,٨٠٠,٠٠٠	١٢,٩%

المصدر: المملكة الليبية. وزارة التخطيط والتنمية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦٣-١٩٦٨، ص ٤٢.

٣- التنمية في قطاع الصناعة:

الصناعة في ليبيا من الصناعات الخفيفة، وتعتمد شبه اعتماد كلي على الزراعة وقد ساهمت في عام ١٩٥٨، في تأمين عشر الدخل القومي وقد تمركزت الصناعة الليبية في المدن الكبرى، كطرابلس، وبنغازي، والسبب في ذلك يعود للتركيز العمراني، ووجود المرافق العامة، بالإضافة إلى تواجد العمال المهرة، وكذلك تمركز التجارة والخدمات العامة، مما يسهل النشاط الاقتصادي. ومما لا شك فيه أن ظاهرة تمركز الصناعة في المدن تؤدي إلى نزوح الفلاحين إلى المدن، مما يعيق عملية النمو الزراعي، وهي أساس التنمية. كما تسبب في خلق أوضاع اجتماعية غير طبيعية. فالنمو المتوازن يتطلب تحقيق اللامركزية في الصناعة، وذلك بإيجاد الحوافز المناسبة لإنشاء الصناعة في الريف^(٢٦).

وبعد الاستقلال مباشرة، تولت أمور الصناعة في البلاد مديرية الصناعة والمناجم في وزارة الاقتصاد الوطني، تساعدها في ذلك إدارات أخرى تابعة لوزارة الاقتصاد والمالية في الولايات. وقد اهتمت الحكومة بضرورة تنمية الصناعة لأجل استغلال الخامات المحلية وتوفير المنتوجات الصناعية. ففي سنة ١٩٥٦ صدر قانون تنمية الصناعات الوطنية، وفي سنة ١٩٥٨، صدر قانون استثمار رؤوس الأموال الأجنبية، ومن هناك تكونت لدى الحكومة فكرة إنشاء وزارة خاصة بالصناعة، وقد تحققت هذه الفكرة عام ١٩٦١، واختصت هذه الوزارة بعدة أمور أهمها: الإشراف على الصناعة، وتوفير الخدمات الصناعية، والقيام بالأبحاث الفنية والاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع رؤوس الأموال لتوظيفها في بناء النهضة الصناعية، بالإضافة إلى مد المواطنين بالقروض الصناعية، وقد ساهمت الوزارة في تحمل جزء كبير من تكاليف توصيل الطاقة الكهربائية إلى المصانع إسهاماً منها في تنمية المشاريع الصناعية، وعملت على إنشاء المجتمعات الصناعية بهدف تجميع الصناعات في صعيد واحد لتسهيل الخدمات المختلفة التي تتطلبها^(٢٧).

وللمضي قدماً في تشجيع الصناعة أنشئت عام ١٩٦٣، مؤسسة التنمية الصناعية لإقامة صناعات جديدة أو المشاركة فيها^(٢٨)، مع منحها قروضاً بفوائد مخفضة، بينما كانت قروض المؤسسة والبنك الصناعي الليبي في عام ١٩٦٣ (٣,١٩٨,٠٠٠) جنيهاً، وبلغت في ١٩٦٧/١٩٦٨ (١٥,٦٨١,٠٠٠)^(٢٩).

إن السياسة العامة للصناعة لدى الحكومة تمثلت في تشجيع الصناعة الليبية في كل من القطاعين العام والخاص عن طريق إنشاء مشروعات صناعية جديدة وتنمية الصناعة القائمة، ومساعدة المشروعات الصناعية الناشئة ودعمها، والاهتمام بالصناعات الصغرى وتطويرها من الناحية التكنولوجية والاقتصادية وفقاً لاحتياجات الصناعات نفسها. ورغبةً من الحكومة في مساندة هذا التطور، فإنها عملت على إنشاء مشروعات للتدريب، وذلك لرفع مستوى الكفاءة وزيادة الطاقة الإنتاجية. كما قامت بتشجيع استثمار رأس المال الخاصة في الصناعة عن طريق الإعفاء من الضرائب وغيرها من الحوافز، واتخاذ التدابير الخاصة بحماية الصناعات وتشجيعها دون أن يضر ذلك بمصلحة المستهلك في البلاد^(٣٠).

وتحقيقاً لهذه الأهداف إن سياسة الحكومة الليبية تمثلت في القيام بالأبحاث العلمية والصناعية والنهوض بها، وتنمية المهارات الفنية والخبرة^(٣١)، التي تتطلبها الصناعة بواسطة التدريب، والعمل على تحقيق التوازن في النشاط الصناعي بين المناطق الريفية والحضرية، وتوفير القروض لمساعدة القطاع الخاص بفوائد منخفضة^(٣٢). ولتشجيع رأس المال الوطني في الصناعة والعمل على تهيئة الظروف الملائمة لإحداث صناعات جديدة في مختلف المناطق، وتهيئة الظروف الملائمة للعمل لهم، قامت الحكومة بإنشاء مشروع المجمعات الصناعية لتقديم التسهيلات ذات الصبغة العامة، كتوفير المياه الجارية والكهرباء والمجاري بأسعار مشجعة، ويتم إنشائها بالقرب من مناطق سكن العمال. وتقديم هذه المجمعات الصناعية خدمات جماعية

متمثلة في مراكز التدريب والمخازن والورش والمستوصفات والمطاعم والمكتبات... الخ^(٣٣).

وتواجد المجمعات الصناعية في أمكنة مختلفة من البلاد ساعد على إيجاد التوازن في التنمية الصناعية ما بين المناطق الحضرية والريفية، ويشجع سكان المناطق الريفية على الاستقرار في الريف^(٣٤).

وبالطبع بعد إنشاء العديد من المصانع في مختلف أرجاء البلاد رأت الحكومة ضرورة إقامة دورات تدريب صناعي لتأهيل المواطن الليبي، تحت إشراف نخبة من المدربين يستقدمون من خارج البلاد، ويكون الإشراف على خطة التدريب الوزارة الصناعية، وهي بدورها تتشاور مع وزارتي الشؤون الاجتماعية والمعارف. وللاستمرار في تنمية الصناعة قامت الحكومة بإنشاء مركز بحوث الصناعات الصغرى وذلك لإجراء البحوث العلمية والصناعية بقصد الكشف عن المواد المحلية الصالحة للاستغلال والتوصل إلى الوسائل لكيفية استغلالها في الصناعة^(٣٥).

كما اهتمت الحكومة بتنمية مصائد الأسماك والمتمثلة في خمسة أنواع وهي: المصائد الساحلية، المصائد البحرية، المصائد المتقلة بالشباك التي تجرها سفن الصيد، مصائد التونة، مصانع الإسفنج^(٣٦).

والجدول التالي يوضح مجمل مخصصات الصناعة (١٩٦٣-١٩٦٨) مجمل التكاليف ٦,٩٠٠,٠٠٠ جنيه ليبي).

الجدول رقم (٤٧) مجمل مخصصات الصناعة (١٩٦٣-١٩٦٨)

المشروع	التكاليف	%
١ المجمعات الصناعية	٦٠٠,٠٠٠	٨,٦%
٢ التدريب الصناعي	٣٥٠,٠٠٠	٥,٠%
٣ مركز البحوث الصناعية	٣٥٠,٠٠٠	٦,٥%
٤ القروض الصناعية	٥,٠٠٠,٠٠٠	٧٢,٤%
٥ تدعيم أوجه النشاط للبحوث المعدنية	١٠٠,٠٠٠	١,٤%
٦ تنمية مصائد الأسماك	٤٠٠,٠٠٠	٥,٧%
المجموع	٦,٩٠٠,٠٠٠	١٠٠%

المصدر: المملكة الليبية. وزارة التخطيط والتنمية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦٣-١٩٦٨، ص ٤٨.

وقد بينت الإحصائيات الصناعية بأن إجمالي الإنتاج الصناعي في المنشآت الكبيرة والتي يعمل بها عشرون عاملاً فما فوق يقرب من ٢٢,٥ مليون جنيه في عام ١٩٦٧، مقابل ٢٠,١ مليون جنيه في عام ١٩٦٦، أي بزيادة أكثر من ١١%، وقد سجلت صناعة التبغ أكبر زيادة في الإنتاج حيث زادت بمقدار مليون جنيه لتكوّن نحو خمسة ملايين و٢٤٣ ألف جنيه في عام ١٩٦٧، وقد زاد إنتاج المواد الغذائية بمبلغ ٧٠٠ ألف جنيه ليصل إلى نحو خمسة ملايين و٧٦٩ ألف جنيه، أما صناعة الكيماويات ومنتجاتها فقد زاد إنتاجها بمقدار ٥٥٤ ألف جنيه ليصل إلى ثلاثة ملايين و٢٥٩ ألف جنيه. وهناك بعض الصناعات الأخرى التي قل إنتاجها خلال عام ١٩٦٧، وفي مقدمتها صناعة الآلات الكهربائية التي انخفضت بمقدار ٣٩٠ ألف جنيه، وصناعة الجلد ومنتجاته التي انخفضت بمقدار ٢٦ ألف جنيه^(٣٧).

ولكن الصناعة الأوفر حظاً هي التي ارتبطت بالنفط ومشتقاته وخاصة بعد أن بدأت الشركات بتصدير النفط.

ونظرت الحكومة بعين الاعتبار في طلب تنازل بعض الشركات النفطية العاملة عن عقود الامتياز الممنوحة إلى شركة (إسو). وفي أثناء المحادثات أظهرت لجنة البترول الليبية، وهي الهيئة الحكومية المختصة بالإشراف على تنفيذ السياسة البترولية للدولة في ذلك الوقت على لسان رئيسها، رغبة الحكومة في إقامة مصفاة بترولية على ترابها بطاقة إنتاجية تغطي احتياجات البلاد الاستهلاكية من المنتجات البترولية، وقد أبدت شركة (إسو) رضاها وموافقتها، وبذلك بدأت الدراسة الخاصة بتشديد معمل التكرير تماشياً مع الفقرة الأولى من المادة ٢١ من قانون البترول الليبي^(٣٨).

ولقد صمم المصنع على أساس سد الاستهلاك المحلي في ذلك الوقت من المنتجات النفطية الممكن إنتاجها بطاقة إنتاجية قدرها ٨٠٠٠ برميل يومياً، ووضعت

المواصفات الخاصة بالمنتجات النفطية على أساس المواصفات المتبعة في الجدول التي سبقت ليبيا في إنتاج وتصدير النفط^(٣٩).

وقد تم اختيار منطقة البريقة كموقع لتشييد المصفاة بحكم مواقعها ولقربها من مركز تجمع النفط الخام. ويوضح الجدول التالي إنتاج مصفاة البريقة في ١٩٦٧ الآلاف البراميل.

الجدول رقم (٤٨)

إنتاج امصفاة البريقة في عام ١٩٦٧ بآلاف البراميل

٣٨٨	بنزين	١
١٣١	كيروسين	٢
٥٣٣	غاز أديل	٣
٨٠٨	زيت وقود ثقيل	٤
٦٣	منتجات أخرى	٥
٤٥	كميات الاستعمال المصفاة الخاص أو كميات مستهلكة	٦
١٩٦٨	المجموع	

المصدر: المملكة الليبية. وزارة شؤون البترول، البترول الليبي (١٩٥٤-١٩٦٧) ص ٧٢. جدول رقم (٧).

وقد بلغت تكاليف إنشاء المصفاة الإجمالية ٥,٥ مليون دولار، وتتم عملية التسويق بواسطة محطات التوزيع المنتشرة في جميع أنحاء البلاد، والنقص في كميات الاستهلاك داخل البلاد بالنسبة للمنتجات البترولية المكررة يغطى عن طريق الاستيراد الخارجي. وقد قفز الاستهلاك الليبي من المنتجات النفطية المكررة خلال فترة قصيرة بحيث أصبحت طاقة المصنع الإنتاجية التي صمم بها أقل بكثير من كميات الاستهلاك.

والجدول رقم (٤٩) يوضح استهلاك المنتجات المكررة بالبراميل اليومية للسنوات ١٩٦٢-١٩٦٧^(٤٠).

الجدول رقم (٤٩)

استهلاك المنتجات المكررة بالبراميل اليومية

١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	نوع المنتجات	
٢٧٣٦	٢٤٦٨	٢٠٦٨	١٧٩٢	١٥٤٠	١٣٣٧	١	بنزين
٩١٦	٧٩٧	٧٣٧	٥٩٠	٤٩٩	٤٣٥	٢	كيروسين
١١٥٨	١١٧٥	١٠٦٠	٨٢٥	٦٥٢	٥٢٩	٣	غاز أديل
٥٣٩٦	٤٦٧١	٣٧٥٤	٣٥٥	٣٢١٩	٢٧٢٦	٤	زيت وقود ثقيل
٨٠٧	٧٤٥	٦٨٨	٦٣١	٥١٨	٤٣٣	٥	منتجات أخرى
١١٠١٣	٩٨٥٦	٨٣٠٧	٧٣٩٣	٦٤٢٨	٥٤٦٠		المجموع

المصدر: المملكة الليبية. وزارة شؤون البترول، البترول الليبي (١٩٥٤-١٩٦٧) ص ٧٣. جدول رقم (٨).

وإلى جانب صناعة التكرير هناك صناعة الغاز باعتباره من أهم مصادر الطاقة التي عرفها الإنسان، كما يشكل أهم مواد الخام الرئيسة للصناعات البتروكيميائية وخاصة صناعة الأسمدة الصلبة (الأسمدة الكيماوية). ومن المعروف أن الغاز يخرج في أغلب الأحيان مختلطاً مع النفط الخام دون توفر مرافق لاستغلاله، فأصبح لزاماً على الشركات المنتجة إيجاد وسيلة للتخلص منه، فلم يكن أمامها إلا طريقة واحدة هي فصله عن النفط الخام المستخرج، ومن ثم حرقه في الهواء ولقد استمرت هذه الحرائق في ازدياد مطرد بحيث أصبح ينظر إلى كميات الغاز الضائعة بقلق شديد والجدول التالي يوضح تصاعد كميات الإنتاج منذ عام ١٩٦١ حتى نهاية عام ١٩٦٧.

الجدول رقم (٥٠)

إنتاج الغاز الليبي(١٩٦١ - ١٩٦٧)

السنة	مليون قدم مكعب
١٩٦١	٤٢٥١
١٩٦٢	٣٧٥٣٦
١٩٦٣	١٠٨,٣٥٢
١٩٦٤	٢٢٥,٦٧٠
١٩٦٥	٣٠٣,٥٦٢
١٩٦٦	٣٥٤,٧٨١
١٩٦٧	٣٦٨,١٨
المجموع	١٤٠٢,٦٧٠

المصدر: المملكة الليبية. وزارة شؤون البترول، البترول الليبي (١٩٥٤-١٩٦٧) ص ٧٥.

ويتضح من الجدول السابق أن إنتاج الغاز قد قفز بسرعة من ٤ مليون قدم مكعب في عام ١٩٦٢ إلى ثلاثمائة مليون في سنة ١٩٦٧.

ويتميز الغاز الطبيعي الليبي بجودته وانخفاض شوائبه مما يزيد عن إمكانية تخفيض تكاليفه، ومن هنا كان لا بد من الاهتمام بهذه الثروة والعمل على استغلالها ودراسة مدى إمكانية توطن هذه الصناعات التي تعتمد أساساً على الثروة الغازية، وفي نفس الوقت كان لا بد من محاولة تقدير إمكانية توفير الأسواق اللازمة لتصريف الإنتاج المرتقب إذ أثبتت الدراسة التصنيع وبذلك بدأت المشروعات الصناعية في الظهور إلى حيز الوجود ومن أهمها:

أ- مشروع تسييل الغاز:

عملت الحكومة جاهدة بالتعاون مع شركات النفط العاملة في البلاد دراسة كيفية استغلال الغاز، ودائماً كانت شركة (إسو) السبّاقة حيث بدأت هذه الدراسة عندما ظهر الغاز المرافق للنفط في حقل زلطن، فكان نتيجة هذه الدراسة أن تقدمت الشركة بمشروع لاستغلال الغاز الذي كان يحرق في الهواء بإسألته ونقله إلى أسواق الاستهلاك بواسطة وسائل النقل الخاصة والملائمة، وبذلك بدأت شركة (إسو) العمل بإنشاء مصنع لإسالة الغاز الطبيعي وتسويقه في مختلف الأسواق، ولقد صمم هذا المصنع ليكون أكبر معامل تسييل الغاز في العالم، إذ تبلغ طاقته الإنتاجية في بدايته حوالي ٣٥٤ مليون قدم مكعب يومياً، ويشغل مساحة قدرها ٥٤٦٠٠ متر مربع، كما أنه يشمل أربع مبدلات للحرارة ترتفع حوالي ٦٠ متراً، وبلغت تكاليف إنشائه حوالي ٢٠٠ مليون دولار، خصص منها ١٤٠ مليون للأجهزة والمعدات، وتم اجتيازها منطقة مرسى البريقة لإقامته وإنشاء مثل هذا المصنع الضخم، ولما كان يحتم على الشركة أن تؤمن له فرص التسويق ووسائله، لذلك نجحت في إبرام اتفاقيتين الأولى لبيع مليون قدم مكعب في اليوم إلى شركة (سنام) الإيطالية، وتسري هذه الاتفاقية لمدة عشرين عاماً. أما الثانية فقد أبرمت مع شركة إسبانية هي (كتلا نادى غاز) لمدة خمسة عشرة سنة تزود بمقتضاها شركة (إسو) ما كميته ١١٠ مليون قدم مكعب يومياً من الغاز السائل^(٤١).

وإلى جانب فكرة تسييل الغاز هناك وسيلة أخرى من وسائل استغلال الغاز هي إنتاج مادة (الأمونيا) من الغاز الطبيعي، يأتي هذا النوع من الإنتاج والبلاد في أشد الحاجة إلى توفير الأسمدة لقطاع يعتبر من أهم دعائم الاقتصاد الليبي والذي يكون الدخل الأساسي للسواد الأعظم من السكان وهو القطاع الزراعي، وفي هذا المجال تقدمت إحدى الشركات النفطية العاملة في البلاد بطلب للحصول على عقد الامتياز في إطار المزايا الإضافية لإنشاء مصنع لإنتاج (الأمونيا) النشادر الجاف والأسمدة الصلبة من

الغاز الطبيعي إذا عثرت على النفط، وهذه الشركة هي (أكسدنتال)، وقد جاء نص الاتفاق الموقع من قبل وزير البترول الليبي وممثل الشركة بموجب الملحق الثاني لعقدي امتياز الشركة اكسيدنتال رقم (١٠٢-١٠٣) كما يلي: (تتعهد الشركة ببناء مصنع أو مصانع لإنتاج النشادر الجاف (الأمونيا) طاقته الإنتاجية الأولية مقدارها ٦٠٠ طن يومياً قابلة للزيادة حتى ١٢٠٠ طن يومياً، مستعملة ذلك الغاز الطبيعي الذي يسلم من جانب الحكومة الليبية وتدفع ثمنه على أن يكون تحديد الثمن مماثلاً لثمن الغاز المستخدم في الأغراض الصناعية المماثلة في البلاد، وإنتاج هذا المصنع لتغطية احتياجات البلاد من الأسمدة الصلبة والأمونيا، التي بلغت حتى نهاية ١٩٦٧ (٢٩٠٠٠) طن من الأسمدة المختلفة، على أن يصدر الفائض إلى الخارج أو تشتريه الشركة المنشئة طبقاً للفقرة (د) من المادة الأولى من العقد المبرم بينها وبين وزارة شؤون البترول في مارس من عام ١٩٦٦، وبلغت تكاليفه ٣٠ مليون دولار، تتحمل الحكومة الليبية ٥٠% وتتحمل الشركة الباقي^(٤٢).

٤ - التنمية في قطاعي التعليم والصحة:

أ - التعليم:

أوضحت تقارير الأمم المتحدة التي وضعت حول الحالة التعليمية في البلاد في عام ١٩٥١. أن المدارس الابتدائية قد انتشرت في أغلب المدن، وفي المراكز الإدارية الرئيسية، كما وجدت أربع مدارس ثانوية، إحداهما كانت مخصصة للبنات وقدرت نسبة الأمية آنذاك بأنها تصل إلى ٩٠% من مجموع السكان، كما أن عدد الليبيين الموجودين في البلاد والحاصلين على تعليم جامعي لا يزيد عن ١٤ رجلاً. وذكرنا أن الوضع الاقتصادي في أوائل الخمسينيات عبارة عن اقتصاد متخلف واعتبرت ليبيا من بين أفقر بلدان العالم، وأنه لا أمل للبلاد في تطور اقتصادي مهما كان بسيطاً. ولكن

تعطش الليبيين للتعليم الذي حرّموا منه في السابق، كان أقوى من أن يتأثر بالوضع الاقتصادي المتخلف للبلاد، بل إن الكثيرين اعتقدوا بأن التعليم قد يكون هو السبيل الوحيد للخروج من حالة التخلف الاقتصادي، ولذلك استمر حماسهم نحو التعليم، الذي بدأ مباشرة بعد انسحاب الإيطاليين، في النمو وقد أدى هذا إلى سرعة انتشار التعليم الجامعي محلياً^(٤٣)، وقد لعب النشاط الخاص بالبحث عن النفط ثم اكتشافه وتصديره فيما بعد، الدور الرئيس لتطور البلاد اقتصادياً، والتي أصبحت خلال فترة محدودة من الدول الغنية، وقد انعكس هذا التحسن في الوضع الاقتصادي على وضع التعلم، فأخذت المدارس تشيد في القرى النائية، وحتى في المجمعات السكنية الصغيرة، وتنوع التعليم، وتم التوسع في تعليم الفتاة وتطور التعليم الجامعي.

ففي فترة قصيرة انتشر التعليم ليصبح في مقدور أي مواطن في أية بقعة من البلاد، الاستفادة من بعض الإمكانيات التعليمية، فبعد أن كان عدد جميع المسجلين في المدارس حوالي ٣٣ ألف، وهو ما يعادل حوالي ٢% من السكان، وصل عدد المسجلين في مراحل التعليم المختلفة بعد عشر سنوات إلى ١٤٤ ألف. وتوفرت المدارس الابتدائية في المناطق النائية، بل وحتى بالنسبة للسكان غير المستقرين، ولقد قدر الذين يحملون شهادات جامعية من الليبيين الموجودين في نهاية الستينيات بحوالي ١٤ فرداً، وارتفع هذا الرقم ارتفاعاً كبيراً حتى تجاوز في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات الخمسة آلاف مواطن. ولقد سجل تطور عدد الطلاب خلال الخمسينيات، زيادة سنوية قليلاً عن ١١% وقد تضاعفت هذه النسبة خلال الستينيات بحيث وصل عدد الطلاب في أوائل السبعينيات إلى حوالي ٤٢٠ ألفاً. أي بزيادة سنوية مقدارها ٢٧%^(٤٤).

ولتنمية هذا القطاع اعتمدت الميزانية الإنمائية ١٩٦٣/١٩٦٨ (٢٢,٣٦٥,٠٠٠) مليون جنيه ليبي للتعليم، وقد هدفت خطط الحكومة إلى توفير أقصى حد من فرص التعليم لكل طفل، ورفع مستوى التعليم الابتدائي والثاني والعالي، وتكثيف المواد والمناهج الدراسية لتتلاءم والأهداف الوطنية الليبية^(٤٥).

١ - التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي:

قامت الحكومة بإنشاء ١٨٨ مدرسة موزعة في جميع أنحاء ليبيا وتم تزويدها بالكتب والمختبرات والمعامل، وتم إضافة فصول جديدة على المدارس السابقة^(٤٦).

٢ - التعليم العالي:

نظراً لإقبال الطلاب المتزايد على التعليم العالي، قامت الحكومة بإنشاء مدينة جامعية في بنغازي مشتملة على فصول دراسية ومنازل للطلاب والأساتذة ومساحات وملاعب رياضية.

كما تم استحداث كلية تدريب للمعلمين العليا الخاصة في ميادين العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية، والهدف منها توفير عدد كافٍ من المعلمين الليبيين^(٤٧).

كذلك تم إنشاء كلية الدراسات الفنية العليا منذ سنة ١٩٦١-١٩٦٢، وفيها أقسام للميكانيك والكهرباء والهندسة وتصنيع المواد الغذائية، ولذلك لسد حاجة البلاد من الفنيين المختصين^(٤٨).

ويتضح أن الاهتمام بالتعليم كان عاماً وقوياً بين جميع فئات الشعب، وكما توضح الأرقام الواردة في الجداول التالية فإن نصيب التعليم من الميزانية كان مرتفعاً باستمرار.

الجدول رقم (٥١)

تطور التعليم (١٩٥٠-١٩٧٠)

مخصصات تعليم من	المرافق التعليمية										السنوات		
	المجموع		الجمعي		التعليم المتين		التدريب		الإعدادي			تعليم الإبتدائي	
	الثانويات الاعدادية %	المجموع الطبية والطبايات %	الثانويات الاعدادية %	المجموع الطبية والطبايات %	مجموع الطبايات والطبايات %	مجموع الطبايات والطبايات %	الثانويات الاعدادية %	المجموع الطبية الاعدادية %	مجموع الطبايات الاعدادية %	الثانويات الاعدادية %		مجموع الطبايات الاعدادية %	
-	١١	٣١,٤٣٠	-	٢٣	١١٥	٢	٦٦٤	-	١١	٣٦,٠٤٦	١٩٥١/٦٠		
١٠,١	١٦	٦٠,٧٥٥	-	٣١	١١٥	٢	١١٩٠	١	٢٥٤٤	٦٥,٦١٤	١٩٥٦/٥٥		
-	١٥	١٣٥,٦٤٤	٢	٦٤٥	٢١٢٦	٦	١٦٤٦	٥	٤٦٦٥	١١٠,٤٢٢	١٩٦١/٦٠		
٢٦,٠	٣٦	١١٤,٢٦٢	٥	١٣٥٢	٥١٧٥	١٢	٤٥٤٦	١١	٧,٦٦٠	١٦٥,٣٦٤	١٩٦٦/٦٥		
٢٤,٦	٦١	٤٠٤,٢١٠	٤	٤٤٤٢	١٤,٦٥٥	١٥	٨٤٤١	١٨	٣٦,٤٥٠	٢٥٠,٣٧٥	١٩٧١/٦٠		

الجدول رقم (٥٢)

مجمّل مخصّصات التعليم

(التكاليف الإجمالية ٢٢,٣٦٥,٠٠٠ مليون جنيه ليبي)

المشروع	التكاليف التقديرية	%
تعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي إنشاءات ذبنة ومعامل ومعدات	٨,٣٠٠,٠٠٠	٣٧,٦
جامعة السيد محمد بن علي السنوسي بما فيه الابتدائي والثانوي وعدتي	٤,٢٠٠,٠٠٠	١٨,٧
التعليم العالي	٤,١٠٠,٠٠٠	١٨,٣
الجامعة الليبية	١,١٠٠,٠٠٠	٤,٩
الكتبات الأخرى	١,٥٠٠,٠٠٠	٦,٧
التعليم المهني إنشاءات ومعامل ومعدات	١,٣٠٠,٠٠٠	٥,٨
معاهد المعلمين وتدريبهم إنشاءات ومعدات وتدريب	١,٠١٥,٠٠٠	٤,٥
التربية الإسلامية وتعليم الكبار	٢٥٠,٠٠٠	١,١
الأثار، حفريات ومعدات	١٥٠,٠٠٠	٠,٦
المساكن والمخازن المدرسية، إنشاءات	٢٥٠,٠٠٠	١,٥
الدراسة العامة، دراسة تفصيلية للتعليم	١٠٠,٠٠٠	٠,٤
المجموع	٢٢,٣٦٥,٠٠٠	١٠٠

المصدر: تملكة تيبية. وزارة التخطيط والتنمية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦٣-

١٩٦٨، ص ٨٠.

ب - الصحة:

لم يعرف الليبيون المستشفيات المركزية إلا بعد الاحتلال الإيطالي، عندما بدأ الإيطاليون بإنشاء عدد من المستشفيات، أهمها مستشفى طرابلس المركزي، ومستشفى بنغازي المركزي، وفي أواخر الخمسينيات بلغ عدد المستشفيات بما في ذلك الصغيرة منها والمصحات حوالي عشرين، منتشرة في المراكز السكنية الرئيسية. مع العلم أن البلاد لا تقع في منطقة من مناطق الأوبئة الرئيسية، إلا أن هناك عدداً من الأمراض التي كانت منتشرة بصفة واسعة، وأهم هذه الأمراض أمراض العيون وخصوصاً

المرض المعروف بالتراخوما، والذي قدرت التقارير الطبية الموضوعه في الخمسينيات أنه يصيب حوالي ٧٥% من الأطفال، ويتسبب في نسبة عالية من فقدان البصر، كما كان مرض الدرن من الأمراض الواسعة الانتشار أيضاً وقدرت وفيات الأطفال خلال الخمسينيات، بأنها تصل إلى حوالي ٥٥٠ لكل ١٠٠٠ طفل^(٤٩).

لقد كانت الإمكانيات الصحية خلال الخمسينيات محدودة جداً. وفي بداية الستينيات قامت الحكومة بوضع خطة تنمية وطنية للصحة استهدفت تقويم المشاكل الصحية الرئيسية والنهوض بتنمية الخدمات الصحية في ليبيا. وبالفعل تم إنشاء ٦٠ مركزاً صحياً و ١٨٣ مستوصفاً في أنحاء مختلفة من البلاد، وذلك بمعدل مركز صحي واحد وثلاثة مستوصفات لكل عشرين ألف نسمة في المحافظات الشرقية والغربية، ومركز مع ملحقاته (ثلاث مستوصفات) لكل عشرة آلاف نسمة في محافظتي الجنوب. والجدول التالي يبين مراكز الصحية وملحقاتها التي تم إنشائها خلال السنوات (١٩٦٤-١٩٦٥).

الجدول رقم (٥٣)

المراكز الصحية وملحقاتها التي تم إنشائها خلال السنوات (١٩٦٤-١٩٦٥)

مواقع المراكز الصحية	مواقع المستوصفات الملحقة بالمراكز
١ القربولي	الخوالق - الوادي الغربي - ابن الأشهر
٢ مزدة	طبقة - القرينات نسمة
٣ الجغبوب	العدم - بئر الأشهب
٤ جالو	أوجلة - سواني - مشرق
٥ برقن	أدري - ونزريك - قطة
٦ أم الأرناب	مرزق - القطرون - تراغن

المصدر: المملكة الليبية، مجلس التخطيط القومي، التقرير السنوي الثاني بشأن النشاط الإنمائي للسنة المنتهية في ٣١ مارس ١٩٦٥، ص ٧٦.

أما بالنسبة للمستشفيات فقد رصدت الحكومة مبلغاً وقدره ٤,٢٥٠,٠٠٠ مليون لبناء المستشفيات ومن أهمها مستشفى طرابلس المركزي (الفرناج) ويضم ٧٠٠ سريراً ومستشفى زلنين يضم ١٢٠ سريراً، مستشفى الخمس يضم ١٢٠ سريراً، مستشفى أجدابيا يضم ١٢٠ سريراً. بالإضافة إلى توسيع المستشفيات القديمة، وإنشاء مساكن للأطباء بمستشفى ترهونة، توسيع مستشفى الزاوية، وإنشاء مستشفى البركة بينغازي الذي يضم ٢٠٠ سريراً.

ولرفع المستوى الصحي داخل المجتمع الليبي ووقايته من الأمراض السارية، قامت الحكومة بإنشاء ثلاثة مراكز رئيسة لمكافحة مرض السل في كل من بنغازي، وطرابلس، سبها، وست عيادات في كل من غريان، وصبراتة، وترهونة، والبيضاء، ودرنة، وأجدابيا، بالإضافة إلى شراء ٤ وحدات طبية متنقلة، هذا إلى جانب المصحات السابقة لمعالجة مرض السل وهي مصحة أبو ستة وتضم ١٥٠ سريراً، وشحات تضم ١٥٠ سريراً، وفي سبها تضم ٤٠ سريراً^(٥٠).

زد على ذلك وجهت الحكومة العناية بصفة خاصة لمكافحة مرض التراخوما بين الأطفال وصغار الشباب، حيث شكلت فرق لمعالجة هذا المرض بين طلاب المدارس، كما تم تزويد إدارات مكافحة التراخوما بكافة المعدات والعقاقير والآلات والأدوات اللازمة، بالإضافة إلى شراء ٢٠ سيارة لخدمة هذه الأغراض. وإلى جانب مكافحة مرض السل، قامت وزارة الصحة بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية بتنفيذ برنامج واسع النطاق لمكافحة الملاريا، فشكلت فرقة لزيارة تاورغاء، والجوش، وتيجي، ووادي درنة، والجغبوب، والكفرة، ومرادة، والشاطي، ومرزوق، وهون.

وقد تم توفير عشر سيارات لعملية رش المستشفيات ومكافحة الذباب، ولمكافحة هذه الأمراض تم تزويد المستشفيات بالمختبرات، والمباني، والمعدات، والخبراء اللازمين^(٥١).

بالإضافة إلى القيام بتنظيم حملات تفتيحية للشعب في شؤون الصحة، ولمنع تسرب الأمراض إلى ليبيا من خارجها، قامت الحكومة بإنشاء مراكز للوقاية الصحية والحجر الصحي في كل من مطار طرابلس، ميناء طرابلس، مطار بنينة بنغازي، ميناء بنغازي مساعد (على وحدود مصر)، رأس جدير (على الحدود التونسية)، سبها، فزان، القطرون، غات فزان^(٥٢).

ونتيجة لسوء التغذية المنقشية في ليبيا بقدر ما يشكل سبباً من الأسباب التي تساهم في اعتلال الصحة، أُتخذت التدابير اللازمة لتصحيح وضع كان يعمل على إضعاف مقاومة الشعب لأسباب المرض، ووضعت سياسة ساهمت في القضاء على أسباب سوء التغذية بين كل طبقات المجتمع من خلال برنامج عام للتغذية بالاشتراك مع وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية. والجدول التالية توضح مدى اهتمام الحكومة بالخدمات الصحية.

الجدول رقم (٥٤)

تطور الخدمات الصحية في ليبيا

السنة	عدد السكان لكل طبيب	عدد السكان لكل طبيب أسنان	عدد السكان لكل صيدلي	عدد السكان لكل ممرض	عدد السكان لكل سرير
١٩	٧٢٥٠	١٦٣١٢٥	٣٢٦٢٥	-	٣٥١
١٩٦	٤٧٥٥	٤٦٠١١	٢٧٩٣٥	-	٣٣٢
١٩٦	٢٦١١	٣٠٨٧١	١١٥٣٠	١٠٢٧	٢٩٧

المصدر: مصطفى عمر التير. مسيرة تحديث المجتمع العربي الليبي (مواصلة بين القديم والجديد)، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ١٩٩٢، ص ٢٩٣.

الجدول رقم (٥٥)

مجلد مخصصات الصحة

(التكاليف الإجمالية ١٢,٥٠٠,٠٠٠ مليون جنيه ليبي)

المشروع	التكاليف التقديرية	%
١ المراكز الصحية	٢,٥٠٠,٠٠٠	٢٠
٢ المستشفيات	٤,٢٥٠,٠٠٠	٣٤
٣ مكافحة مرض المل	٧٥٠,٠٠٠	٦
٤ مكافحة مرض التراخوما	٦٥٠,٠٠٠	٥,٢
٥ مكافحة مرض الملاريا	١٠٠,٠٠٠	٠,٨
٦ مكافحة مرض البلهارسيا	٧٥,٠٠٠	٠,٦
٧ رعاية الأمومة والطفولة	١٠٠,٠٠٠	٠,٨
٨ الوقاية الصحية	٤٠,٠٠٠	٣,٢
٩ المختبرات الصحية العامة	٩٠٠,٠٠٠	٧,٢
١٠ التثقيف الصحي	٣٥,٠٠٠	٠,٢
١١ مراكز الحجر الصحي	٧٥,٠٠٠	٠,٦
١٢ أبحاث التغذية العامة وتنسيقها	١٠٠,٠٠٠	٠,٨
١٣ الخدمات الطبية المتقدمة	٧٥٠,٠٠٠	٦
١٤ الخدمات الطبية المدرسية	١٠٠,٠٠٠	٠,٨
١٥ التدريب	٢,٠٠٠,٠٠٠	١٦
١٦ الإحصاء	٧٥,٠٠٠	٠,٦
المجموع	١٢,٥٠٠,٠٠٠	١٠٠

المصدر: المملكة الليبية، وزارة التخطيط والتنمية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٦٣-١٩٦٨،

ص:٨٦.

٥ - تطور قطاع الإنشاءات والبناء:

شهد قطاع الإنشاءات والبناء تطوراً سريعاً بعد ظهور النفط، أما قبله فقد كان نشاط هذا القطاع محدوداً، وذلك لارتباطه بعدد السكان القليل بالنسبة للبلاد. وبالتالي هذا العدد من السكان لا يحتاج إلا لعدد قليل من العمارات والمساكن الشعبية في حدود الطلب، هذا فيما يخص المدن، أما في الريف فإن نشاط البناء كان منحصراً ببناء المنازل الريفية بالطرق التقليدية البدوية التي تستلزم مواد البناء المحلية المتمثلة في الحجر والطين ومواد أشجار لزيتون والنخل. وبعد صدور قانون البترول والسماح بدخول عدد كبير من الشركات للبلاد وذلك للبحث والتنقيب عن النفط فمن البديهي أن يحتاج عمال هذه الشركات إلى السكن اللائق بهم. ولكن المباني الموجودة في المدن لا تفي بالغرض المطلوب، مما حدا بعدد من المقاولين الذين كانت لديهم الإمكانيات اللازمة، لبناء أنواع المساكن الجديدة والمطلوبة، وبهذا الاهتمام بدأت حركة قطاع البناء والإنشاءات في التوسع بسرعة فائقة حتى وصلت إلى مستوى معقول^(٥٣).

ومع تزايد دخول الشركات ازداد عدد الأجانب المغتربين العاملين في قطاع النفط. وإلى جانب هذا كانت هناك موجة شديدة من الهجرة إلى المدن بسبب التوسع النقدي والمالي الذي أحدثه النفط، ومظاهر الرخاء وفرص لكسب الكسب السريع. مما أدى إلى زيادة في الطلب على السكن بالنسبة لشركات النفط والمؤسسات التي تعمل معها، الأمر الذي شجع الأفراد والمؤسسات على استثمار في قطاع البناء للاستفادة من ارتفاع الإيجارات التي كانت تدفعها الشركات والمؤسسات فهذا التوسع في قطاع البناء يوضح أن هذا القطاع كان أول من تأثر بشكل مباشر من التوسع النقدي والتغيرات الاقتصادية، التي سببها التنقيب على النفط ثم اكتشافه وتصديره حيث ارتفعت قيمة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي بحوالي ثمانية أضعاف خلال الأربع سنوات الأولى من عهد النفط، ثم ازدادت بأكثر من مرتين ونصف خلال الثلاث سنوات التالية^(٥٤).

واستمر هذا الاتجاه حتى وصل في سنة ١٩٦٨ إلى ما يعادل ٣٥ مرة من قيمة إنتاج هذا القطاع قبل عشر سنوات^(٥٥). ويعد قطاع البناء الوحيد بعد قطاع النفط نفسه، الذي سجل زيادة في نسبة مساهمة في الناتج المحلي، ويتضح التوسع في هذا القطاع في كل من طرابلس، وبنغازي لازدياد الطلب على السكن بسبب دخول عدد كبير من الأجانب للعمل في شركات النفط، وإسراع الملاك في بناء المساكن إما على شكل دارات (فيلات) أو (شقق) لتلائم هذه الفئة من الأجانب واستمر في هذا الاتجاه حتى تكونت مناطق كاملة من هذا النوع من السكن مثل (حي الأندلس) وكان من السهل بناء هذه المساكن بسبب توفر الأيدي العاملة الأجنبية ومواد البناء المستوردة^(٥٦).

إن التوسع الذي سببه النفط في قطاع البناء أدى إلى استخدام الأيدي العاملة الأجنبية في مجال البناء وغيرها من النشاطات التي تأثرت بالنفط، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة الطلب في المدن الرئيسية على السكن المناسب. ومما زاد في ارتفاع الأيدي العاملة، شروع الحكومة في تنفيذ مشاريع التنمية بشكل شامل في كافة أنحاء البلاد، حتى بلغت نسبة الأيدي العاملة الأجنبية حوالي ١٨% من المجموع^(٥٧).

ونظراً لأن الأغلبية العظمى من هذه النسبية كانت من الفئات المهنية والفنية، كان من الطبيعي أن تتمتع بمستوى دخل مرتفع يمكنها من الحصول على مستوى لائق من السكن. زد على ذلك أن التحسن الذي طرأ على مستوى المعيشة بالنسبة لفئات عديدة من السكان الذي استفادوا من أعمال شركات النفط ومشروعات الحكومة والتوسع العام الذي حدث في قطاع العقارات والتجارة والمقاولات وغيرها من الأعمال الحرة، أصبحوا يسعون وراء السكن العصري، الأمر الذي زاد من حدة الطلب على السكن في المدن. بالإضافة إلى بروز فئة أخرى تمتعت بالسكن المجاني والمؤجر من قبل الحكومة وهم موظفو الدولة^(٥٨).

ونتيجة لزيادة الطلب على السكن من قبل العديد من الشركات والمؤسسات الخاصة الحكومية، زاد ارتفاع مستوى الإيجارات بصورة عامة، ومن ثم التشجيع على بناء المزيد من المساكن سعياً وراء الاستفادة من تأجيرها^(٥٩).

وبدأ يتضح التوسع في البناء وخاصة في مدينة طرابلس من واقع الأرقام المتوفرة على نشاط البناء في المدينة، فعلى سبيل المثال قدرت المساحة المبنية حسب إحصاءات بلدية طرابلس عام ١٩٥٦ بـ (٧٣,٤١٦) ألف متر، واستمر هذا النشاط في الارتفاع حتى بلغ مجموع المساحة المبنية أكثر من ١٤٧ ألف متر مربع في عام ١٩٦٢، وفي عام ١٩٦٨ وصلت المساحة المبنية في المدينة إلى ١٠٥١٨٢ ألف متر مربع، وإلى جانب مدينة طرابلس شهدت مدينة بنغازي توسعاً أكثر والسبب هو شدة الطلب على السكن، وندرة الأماكن اللاتئة بسبب تضرر المدينة بأضرار جسيمة أثناء الحرب العالمية الثانية، ولكن هذه الأضرار تم التغلب عليها بعد التوسع النقدي والمادي، ومن أهم العوامل التي أدت إلى التوسع السريع في هذا القطاع تنفيذ الحكومة لعدد كبير من مشروعات الإنشاء ضمن خطة التنمية الخمسية الأولى التي شرع في تنفيذها في منتصف سنة ١٩٦٣، وانتهت في شهر مارس من سنة ١٩٦٩، حيث بلغ عدد المشاريع التي تضمنتها الخطة حوالي ٤٥٠ مشروعاً رئيساً وفرعياً، منها حوالي ٧٥% في ميدان الإنشاء والتشييد، كالأشغال العامة، والمواصلات، والإسكان، حيث بلغ عدد المساكن التي أنشأها القطاع العام حوالي ١٥ ألف مسكناً، وإنشاء حوالي ٤ آلاف كيلو متر من الطرق الرئيسية والفرعية والزراعية، كما أجريت العديد من الإصلاحات في بعض الموانئ، وكذلك المطارات. وارتفع إنتاج الطاقة الكهربائية من حوالي ٣٠ ألف كيلو واط في الساعة في سنة ١٩٦٣ وإلى أكثر من ٢٣٠ ألف كيلو واط في الساعة سنة ١٩٦٩^(٦٠).

كما اهتمت الخطة ببناء المدينتين الرياضيتين في كل من طرابلس وبنغازي، وكذلك العديد من النوادي والملاعب والرياضية، بالإضافة إلى بناء حوالي ٢٦ عمارة

مخصصة معظمها لمكاتب تجارية. وتم إنشاء حوالي ١٠٠ مسجد. ومما لا شك فيه أن القطاع العام كان له أثر كبير على التوسع الذي شهده قطاع البناء والإنشاء خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٦٩، حيث أنفق حوالي ٣٦٠ مليون جنيه من قبل القطاع العام وحده في ميدان البناء والأشغال العامة، كما أنشئت شبكات جديدة للمجاري في مدينتي طرابلس وبنغازي مزودة بمحطات جديدة لتكرير مياه المجاري، كما أنشئت شبكات المجاري ومحطات تكرير في كل من سبها، ودرنة، ومصراتة، وطبرق، وفي ميدان تزويد المدن والقرى بمياه الشرب، تم إنشاء محطات الضخ وشبكات التوزيع في أكثر من ١٠٠ مدينة وقرية^(٦١).

إن هذا التوسع في نشاط البناء سبب ضغطاً كبيراً على موارد البلاد البشرية حيث كان السوق الليبي يفتقر لليد العاملة المدربة، وحتى غير المدربة في شؤون البناء، ومع ذلك ارتفع عدد اليد العاملة وخاصة بعد النفط إلى حوالي ٣٢ ألف عامل في سنة ١٩٦٢، و٤٩ ألف في سنة ١٩٦٧^(٦٢).

وبارتفاع عدد اليد العاملة ارتفعت الأجور بصورة سريعة في ذلك القطاع، حيث زاد الأجر اليومي للعامل العادي غير الفني من عشرة قروش في سنة ١٩٥٥ إلى حوالي ٨٠ قرشاً في سنة ١٩٦٣، ووصل إلى جنيه ونصف وحتى جنيهين في سنة ١٩٦٩. إن هذا الارتفاع في الأجور وأسعار مواد البناء والنقل والخدمات بصورة عامة، أدى إلى ارتفاع تكاليف البناء، كما أن إصرار الحكومة في تنفيذ مشروعات التنمية مرة واحدة وفي الكثير من الحالات بدون إتمام الدراسة اللازمة والتنسيق الضروري مع القطاعات الأخرى، أدى بدوره إلى المزيد من ارتفاع التكلفة، الأمر الذي سبب ارتباكاً في التخطيط وتأخيراً في التنفيذ. وساهم عدم إتمام مشروع تخطيط المدن والقرى في الوقت المناسب في الأضرار المادية والاقتصادية التي نتجت عن التوسع الكبير الذي شاهده قطاع البناء بعد اكتشاف النفط. ونتج عن ذلك ارتفاع التكلفة بشكل كبير جداً، وعلى سبيل المثال بلغت حوالي ثمانية آلاف جنيه للفصل المدرسي الواحد في سنة

١٩٦٨، بينما كانت حوالي ٨١٠٠ جنيه في سنة ١٩٥٨، كما ارتفعت تكاليف المساكن بحوالي عشرة أضعاف خلال الفترة نفسها^(٦٣).

٦- الهجرة الريفية وتأثيرها على الاقتصاد الزراعي:

شهد الاقتصاد الليبي بعد نمو قطاع النفط نشاطاً ملموساً وتطورت النشاطات الأخرى المتصلة به، فقبل اكتشاف النفط كانت الزراعة تمثل النشاط الرئيس في الاقتصاد حيث كان النشاط الاقتصادي في المجالات الأخرى محدوداً للغاية كما كان قاصراً على بعض الصناعات الخفيفة والتجارة والخدمات، ونتيجة لذلك اتجه معظم السكان للعمل بالزراعة والرعي، والاعتماد عليها كمصدر رئيس لدخلهم. وقد تغير هذا الموقف كلياً - على أثر اكتشاف النفط وتصديره للخارج- حيث لاقت الزراعة منافسة شديدة في نواحي العمالة والاستثمار من قطاع النفط والقطاعات الأخرى مثل قطاع البناء والتجارة والخدمات، كما قلبت أهمية الزراعة ك مجال استثماري يعتمد عليه في الحصول على أرباح مشجعة وك مهنة يشتغل بها غالبية الكسان، فتحقيق أرباح كبيرة في هذه القطاعات المتطورة، جذب كثيراً من رؤوس الأموال لاستثمارها في هذه القطاعات، ونتيجة لهذا التوسع الاستثماري ازدادت فرص العمل أمام العمال الزراعيين وبأجور أو دخول أعلى إذا ما قورنت بمثلها في الزراعة الأمر الذي شجع العديد من هؤلاء العمال وعائلاتهم للهجرة من الريف وترك الزراعة، والعمل بهذه القطاعات التي تتركز معظمها في المدن، ولقد بدأت الهجرة الريفية في الظهور بشكل ملحوظ على أثر اكتشاف النفط حيث أخذ العديد من العمال الزراعيين في النزوح من الريف بحثاً عن عمل مع شركات النفط في مناطق البحث والتنقيب، واستمر تدفق تيار العمال الزراعيين وعائلاتهم للعمل في مختلف المجالات غير الزراعية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى نقص ملحوظ في الأيدي العاملة الزراعية صحبه زيادة في العمالة في القطاعات الأخرى^(٦٤).

فاتجاه عمال الزراعة والرعي وعائلاتهم للعمل في المجالات غير الزراعية قد أدى إلى نقص ملحوظ في عدد السكان الزراعيين والعاملين اقتصادياً في قطاع الزراعة، والدليل على ذلك بيانات التعداد الزراعي بسنة ١٩٦٠، والتعداد العام للسكان في سنة ١٩٦٤، إذ تشير إلى انخفاض عدد السكان الزراعيين من ٨٥٤,٧١٧ شخصاً في سنة ١٩٦٠ إلى حوالي ٧٣٥,٠٠٠ شخصاً في سنة ١٩٦٤، ٥٠٤,٠٠٠ في سنة ١٩٦٨ أي حوالي ٢٧,٣%^(٦٥)، وانخفاض عدد السكان الزراعيين بهذه الدرجة يدل على أن معدلات الهجرة الريفية كانت أكثر بكثير من معدل الزيادة الطبيعية للسكان الزراعيين. كما أشارت الإحصاءات إلى النقص الملحوظ في حجم القوة العاملة الزراعية في نفس الوقت، حيث انخفض عدد السكان العاملين اقتصادياً والذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فما فوق في قطاع الزراعة من ٢٧٩,٩٧٠ شخصاً في سنة ١٩٦٠ إلى ٣٦,٣٨٩ شخصاً في سنة ١٩٦٤^(٦٦).

وانخفاض القوة العاملة الزراعية بهذه الدرجة يدل على أن الذين هاجروا كانوا من الشباب وصغار السنة خاصة في فترة البحث والتقيب ونقل المعدات والآلات المختلفة من مكان لآخر^(٦٧).

ومن أهم العوامل التي أثرت على العمل في قطاع الزراعة هو معدل الأجر الزراعي ومقارنته بمستوى الأجر في القطاعات الأخرى، فوجود تفاوت كبير بين معدل الأجر في أي من القطاعات غير الزراعية والقطاع الزراعي قد دفع العمل الزراعيين لترك الزراعة والعمل بهذه القطاعات التي يحصلون فيها على أجر أو دخل أعلى^(٦٨).

إن العمال المشتغلين في قطاعات النفط والبناء والتجارة وغيرها يتقاضون أجور أعلى من أجور عمال الزراعة والرعي، فنتيجة للتوسع الاستثماري وزيادة الطلب على الأيدي العاملة في القطاعات المتطورة كقطاع النفط والقطاعات التي تأثرت به أدى ذلك إلى ارتفاع متواصل في معدلات الأجور بهذه القطاعات، ولم يقابله ارتفاع مماثل

في مستوى الأجور الزراعية، وإذا اعتبرنا أن الأجور التي يتقاضاها العمال الزراعيين بوزارة الزراعة ومؤسسة الاستيطان الزراعي تمثل على وجه التقريب المستوى العام للأجور ومقارنتها بـأجور عمال البناء، يتبين التفاوت بين معدل الأجر في القطاعين المذكورين، ويظهر هذا التفاوت بمقارنة الأجر اليومي الذي يتقاضاه العامل الزراعي العادي بوزارة الزراعة ومؤسسة الاستيطان الزراعي في العقد السادس من القرن العشرين والذي بلغ ٨٥ قرش، و٩٥ قرش على التوالي، بينما حصل عامل البناء العادي الذي كان يعمل عند أحد المقاولين في طرابلس على أجر يومي وصل إلى ١٢٠ قرشاً، كما يظهر التفاوت أيضاً بمقارنة الأجر اليومي الذي يتقاضاه العامل الفني ومن له خبرة ودراية في الأعمال الزراعية الفنية بمؤسسة الاستيطان الزراعي، والذي بلغ ٢٢٥ قرش، بينما حصل عامل البناء الفني عند المقاول المذكور على أجر يومي قدره ثلاثة جنيهات بفرق قدره ٧٥ قرش في اليوم الواحد^(٦٩). ولكن يجب أن نشير أن هذا التفاوت بين معدل الأجر كدافع اقتصادي لا يكفي وحده لتفسير العوامل الرئيسية وراء ظاهرة الهجرة الريفية، فتزايد فرص العمل بأجر أعلى أمام العمال الزراعيين في المجالات غير الزراعية وارتفاع مستوى المعيشة في المدن وتحسين وسائل المواصلات التي تربط بين الأجزاء المختلفة في البلاد، كل هذه العوامل كانت على جانب كبير من الأهمية في تشجيع هجرة العديد من العمال الزراعيين من الريف إلى المدنية. فخبرة المزارع الليبي ودرايته المحدودة بالوسائل العلمية الحديثة أدى به إلى الاعتماد بصفة رئيسة على الوسائل البدائية ومستلزمات الإنتاج التقليدية التي يقوم بإنتاجها أو تحضيرها بنفسه داخل مزرعته. فمن استخدام الأسمدة المصنوعة مثلاً قد تبين أن هذا النوع من الأسمدة قد استخدم في المحافظات الغربية في عدد قليل من الملكيات لا يتجاوز ١٥% من مجموع الملكيات في هذه المحافظات. أما بالنسبة لاستخدام الآلات الزراعية الحديثة لم يكن انتشارها في الزراعة الليبية بقدر اعتمادها على الأيدي العاملة، وذلك بسبب وفرة العمل وانخفاض

مستوى الأجور من ناحية وعدم قدرة المزارع الليبي على شرائها أو إدارتها من ناحية أخرى. ونتيجة لذلك كانت العمليات المزروعة - سواء في مجال الإنتاج الحيواني أو إنتاج المحاصيل الحقلية - تتم معظمها بطرق وآلات بسيطة تعتمد بصفة رئيسة على الأيدي العاملة. وبالرغم من استخدام بعض الآلات الحديثة كالجرار الزراعي والآلات الحصاد وتسوية الأرض ومضخات المياه في الملكيات الكبيرة وبدرجة أوسع من المعمرين الإيطاليين، إلا أن ذلك كان قاصراً على إجراء بعض العمليات الزراعية في الحقل، كالبنز والحصاد وبلعض محاصيل معينة كالحبوب، إذ لم تنتشر استخدام الآلات الحديثة في هذه الملكيات على نطاق واسع في أداء العمليات الزراعية الخاصة بإنتاج لعض محاصيل الخضر كما كانت ميكنة الإنتاج الحيواني في مراحلها الأولى^(٧٠).

ويتبين من الجدول التالي نوع الآلات المستخدمة في الزراعة الليبية سنة ١٩٦٠.

الجدول رقم (٥٦)

الآلات المستخدمة في الزراعة الليبية سنة ١٩٦٠

العدد	نوع الآلة
٢٥٠٨	الجرار الزراعي
١٥٣١	آلات الحصاد والدرس
١٣٥	آلات بذور الحبوب
٨	آلات لشطف الحليب
٦٩٨	عدد سيارات النقل والسيارات الصحراوية

المصدر: الإحصاءات الزراعية ١٩٦٠.

إن استخدام الآلات الزراعية في مجموعها كان محدوداً للغاية بالنسبة للاحتياجات الضرورية لخدمة المساحة المزروعة، والتي قدرت في عام ١٩٦٠ بحوالي ٩٩٨ ألف هكتار، فإذا افترضنا أنه للوصول إلى مرحلة متوسطة من الميكنة الزراعية، هي المرحلة التي يجب أن يتوفر فيها جرار واحد لخدمة ١٠٠ هكتار من الأراضي المزروعة فإنه لم يتوفر للزراعة الليبية في سنة ١٩٦٠ سوى ٢٥٠٠ جرار أي ما يعادل ربع العدد المطلوب فقط^(٧١).

ويتبين مما تقدم أن ظاهرة الهجرة الريفية وما ينتج عنها من نقص في عرض العمل الزراعي قد بدأت بشكل ملحوظ في وقت كانت العملية الإنتاجية في قطاع الزراعة الليبي تعتمد على أساليب بدائية مركزة على العمل، ومن هنا تتضح طبيعة الظروف التي تتركها هذه الظاهرة على استغلال الموارد ومستوى الإنتاج الزراعي. فاستمرار الهجرة تحت هذه الظروف الخاصة بأساليب الإنتاج الزراعي يمكن أن يؤدي إلى نقص في مستوى الإنتاج الزراعي نتيجة لنقص الأيدي العاملة الزراعية وتعطيل جزء من الموارد الأرضية بسبب ترك المزارعين لأراضيهم بدون استغلال والعمل بالقطاعات الأخرى. ومن هذه الناحية أثارت مشكلة الهجرة اهتمام الكثير من المسؤولين باعتبارها المشكلة الرئيسة التي واجهتها الزراعة الليبية في فترة الستينيات، إذ قامت الحكومة ببذل كل الجهود الممكنة للحد من استمرار الهجرة وتشجيع المواطنين على الاستقرار في مزارعهم لتلافي النقص في الإنتاج الزراعي الذي يحدث نتيجة نقص الأيدي العاملة. واتجه هذا الرأي إلى إعادة التوازن بين ظروف العرض والطلب على العمل الزراعي عن طريق الجهود التي هدفت إلى الحد من الهجرة وتدفق العمال الزراعيين نحو القطاعات الأخرى، ولتحقيق هذا الغرض قامت الحكومة الليبية ببذل الجهود الممكنة لتشجيع المواطنين على الاستقرار في مزارعهم، ولكن بالرغم من هذه المساعي استمر تيار الهجرة في التدفق خلال الستينيات.

ولتعويض النقص في الأيدي العاملة الزراعية بسبب الهجرة الريفية، رأت الحكومة تطوير أساليب الإنتاج الزراعي وتشجيع المزارعين على التوسع في استخدام الآلات الزراعية وغيرها من أدوات الإنتاج وتحسين مقدرتهم الفنية والإدارية على استعمالها داخل الوحدات الإنتاجية، وبالتالي قامت الحكومة باستيراد أدوات الإنتاج ووفرتها بأسعار مناسبة، وقدمت لهم التسهيلات الائتمانية عن طريق البنك الزراعي الوطني وذلك بتقديم قروض زراعية بدون فائدة، وبالفعل تم استيراد ١٢٤٠ جرار زراعي في سنة ١٩٦٥ قيمتها ١,٣ مليون جنيه ليبي، كما استوردت ١٢٥٣ جرار في سنة ١٩٦٦ قيمتها تزيد قليلاً عن ١,٣ مليون جنيه ليبي^(٧٢).

وعلى كل حال فإن ظاهرة الهجرة الريفية قد تعتبر خطوة هامة نحو تطوير الزراعة وتمكينها من المساهمة بصورة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية، خاصة فبعد تحسين الأحوال الاقتصادية وتوفير رأس المال للاستثمار في قطاع الزراعة خلال نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، فانخفاض عرض العمل بسبب الهجرة وارتفاع تكاليفه، وتوفير رأس المال لقطاع الزراعة في نفس الفترة خلق مجموعة جديدة من موارد العمل ورأس المال المتاحة للزراعة، وهكذا فإن الزراعة في ليبيا، مرت بمرحلة تحول في تركيب الموارد وأساليب الإنتاج الزراعي بفضل جهود الحكومة التي هدفت لانتشار الأساليب الحديثة الموفرة للعمل وإحلالها محل الأدوات البدائية.

الهوامش

- (١) هنري أنيس ميخائل، العلاقات الإنجليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الإنجليزية الليبية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢٩٤.
- (٢) شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٠.
- (٣) المرجع نفسه.
- (٤) سامي حكيم، حقيقة ليبيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٤٤.
- (٥) علي أحمد عتيقة، أثر البترول على الاقتصاد الليبي، دار الطليعة للنشر، بيروت، ١٩٧٠، ص ٤١.
- (٦) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، وحدة الوثائق المعاصرة، ملف وزارة الزراعة، وثيقة رقم م/١٥/٨/٢٤، استمارة ساعات العمل للعاملين في نظارة الزراعة مؤرخة في ٣٠/٣/١٩٦٣.
- (٧) المملكة الليبية، وزارة التخطيط والتنمية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦٣-١٩٦٨، ص ٣٣.
- (٨) المصدر السابق، ص ٣٣.
- (٩) المصدر السابق، ص ٣٤.
- (١٠) المصدر السابق، ص ٣٤.
- (١١) المصدر السابق، ص ٣٥.
- (١٢) المصدر السابق، ص ٣٦.

- (١٣) المصدر السابق، ص ٣٧.
- (١٤) المملكة الليبية ١٩٦٣-١٩٦٨، المصدر السابق، ص ٣٥.
- (١٥) طرابلس الغرب، ١٨ يناير ١٩٦٣، العدد ٣١٧.
- (١٦) طرابلس الغرب، ١٨ يناير ١٩٦٣، العدد ٣١٧.
- (١٧) طرابلس الغرب، ١٨ يناير ١٩٦٣، العدد ٣١٧.
- (١٨) المملكة الليبية، وزارة شؤون البترول، البترول الليبي (١٩٥٤-١٩٦٧)، ص ٨٢.
- (١٩) المصدر السابق، ص ٨٤.
- (٢٠) عزيز محمد حبيب، ليبيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٣. ص ٧٨.
- (٢١) المرجع السابق نفسه، ٧٩.
- (٢٢) المرجع السابق نفسه، ٨٠.
- (٢٣) المرجع السابق نفسه، ٨١-٨٢.
- (٢٤) خطة التنمية الاقتصادية واجتماعية (١٩٦٣-١٩٦٨)، المصدر السابق، ص ٣٨.
- (٢٥) المصدر السابق نفسه، ص ٣٩.
- (٢٦) البترول في خدمة التنمية، المصدر السابق، ص ١٥٣.
- (٢٧) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، وحدة الوثائق المعاصرة، ملف وزارة الصناعة، وثيقة رقم م/٥/٢٢/٨، دراسة لتطوير

- الصناعة في ليبيا مقدمة من الدكتور المهندس محمد علي صالح، مؤرخة في ١٩٦٣/٣/٣٠.
- (٢٨) طرابلس الغرب، ٢٣ مايو ١٩٦٣، العدد ٦٩.
- (٢٩) عزيز محمد حبيب، المرجع السابق، ص ١٤٧.
- (٣٠) خطة التنمية الاقتصادية ١٩٦٣-١٩٦٩، ص ٤٤.
- (٣١) عملت وزارة الصناعة على الاستفادة من الخبراء الأجانب في هذا المجال، وعلى الأساس قامت بموجب اتفاقيات التعاون الفني بانتداب خبراء فنيين في مجال الصناعة وذلك لتنمية الخبرات الوطنية، انظر: مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمحفوظات، وحدة الوثائق المعاصرة، ملف وزارة الصناعة، وثيقة رقم م/٦/٢٢/٨ مراسلة بين وزارة الصناعة ووزارة الخارجية بشأن منح تأشيرات للخبراء الأجانب مؤرخة في ١٩٦٤/٣/٣١.
- (٣٢) المصدر نفسه.
- (٣٣) طرابلس الغرب، ٢٤ مايو ١٩٦٣، العدد ٢٠٣.
- (٣٤) طرابلس الغرب، ٢٤ مايو ١٩٦٣، العدد ٢٠٣.
- (٣٥) المصدر السابق نفسه، ص ٤٦.
- (٣٦) المصدر السابق نفسه، ص ٤٧.
- (٣٧) مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية والمخطوطات، وحدة الوثائق المعاصرة، ملف وزارة الصناعة، وثيقة رقم م/١٤/٢٢/٨ تقرير عن نشاط وزارة الصناعة مؤرخة في ١٩٦٧/١١/٣٠.

- (٣٨) عصام الزعيم، صناعة التكرير البترولية في البلاد العربية، "مجلة البحوث والدراسات العربية"، معهد البحوث والدراسات العربية، العدد السابع، يونيو ١٩٦٧، ص ١٤.
- (٣٩) طرابلس الغرب، ٣ يونيو ١٩٦٣، العدد ٦٧.
- (٤٠) البترول الليبي، المصدر السابق، ص ٧٥.
- (٤١) عزيز محمد حبيب، المرجع السابق، ص ١١٦.
- (٤٢) عزيز محمد حبيب، المرجع السابق، ص ٨٢.
- (٤٣) قامت الحكومة الليبية بتقديم المساعدات المالية للطلبة في مراحل التعليم المختلفة، والذي بدأ مع أوائل الخمسينيات، حيث مهد الطريق أمام عدد كبير من الطلبة لمواصلة تعليمهم، وخاصة الفقراء منهم، وتقدم هذه المساعدات عن طريق منح تعطى إلى طلبة بعض مراحل التعليم مثل طلبة المعاهد وطلبة الجامعة، ثم تطور هذا البرنامج وخاصة في المناطق الجنوبية وسمي ببرنامج القرى المحرومة، فكانت المساعدات المالية تعطى حتى إلى طلبة مدارس الابتدائية.
- (٤٤) البترول في خدمة التنمية، المصدر السابق، ص ٩٤.
- (٤٥) المصدر نفسه.
- (٤٦) المصدر نفسه.
- (٤٧) المصدر السابق، ص ٩٥.
- (٤٨) المصدر السابق، ص ٩٦.
- (٤٩) مصطفى أحمد بن حليم، صفحات من تاريخ ليبيا السياسي، وكالة الأهرام للتوزيع، مطابع الأهرام التجارية، قلوب، مصر، ١٩٩٢، ص ١٥٩.

- (٥٠) مجلس التخطيط القومي، التقرير السنوي، المصدر السابق، ص ٧٨.
- (٥١) المصدر نفسه، ص ٧٩.
- (٥٢) المصدر نفسه.
- (٥٣) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٦٣-١٩٦٨، ص ٣٠.
- (٥٤) المصدر السابق نفسه، ص ٣١.
- (٥٥) الطاهر الهادي الجهيمي، أثر البترول على الدخل القومي في ليبيا، مكتبة الخراز، بنغازي، ليبيا، ١٩٦٩، ص ٩٦-٩٧.
- (٥٦) مبارك حجير، الاقتصاد الليبي، دار مكتبة الأندلس، بنغازي، ليبيا، د. ت، ص ٣٠.
- (٥٧) المرجع السابق نفسه، ص ٣١.
- (٥٨) مصطفى أحمد بن حليم، المرجع السابق، ص ٣٤٠.
- (٥٩) مبارك حجير، المرجع السابق، ص ٣٠.
- (٦٠) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٦٣-١٩٦٨، ص ٣١.
- (٦١) المملكة الليبية، مجلس التخطيط القومي، التقرير السنوي بشأن النشاط الإنمائي، ١٩٦٤-١٩٦٥ م.
- (٦٢) محمد يوسف العزابي، محمد عبد الله المير، نشأة وتطور الطبقة العاملة في ليبيا، دمشق، دار القلم، ١٩٨١، ص ١٠٦-١٠٩.
- (٦٣) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٦٣-١٩٦٨، ص ٨٠.

- (٦٤) أجرى قسم البحوث في البنك الوطني الليبي دراسة نموذجية في شهري مارس وأبريل في سنة ١٩٥٩ لثلاثة عشر مشروعاً صناعياً من مختلف الأحجام في مدينتي طرابلس وبنغازي، وبلغ مجموع عدد العمال المستخدمين فيها ٧٩٣ عاملاً، وتبين من هذه الدراسة أن ٣٩٨ من العمال الذين تم استجوابهم كانوا قد ولدوا خارج المدينة التي كانوا يعملون بها آنئذ، انظر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، ج٢، واشنطن، أبريل، ١٩٦٠، ص ٣١٤.
- (٦٥) المختار الطاهر كرفاع، الحركة العمالية في ليبيا (١٩٤٣-١٩٦٩)، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، ٢٠٠٠، ص ٢١١.
- (٦٦) صحيفة الطليعة، ١٨ فبراير ١٩٦٩.
- (٦٧) أمانات البلديات بالاشتراك مع أمانة التخطيط، مسودة المخطط الطبيعي الوطني طويل المدى، تعاون المم المتحدة الفني لمشروع التخطيط الطبيعي، طرابلس، ١٩٧٩، ص ١٩.
- (٦٨) المصدر نفسه.
- (٦٩) إن سبب الهجرة هو حالة الفقر ومن ثم البحث عن الحياة الأفضل بالإضافة إلى افتقار المناطق الريفية إلى الخدمات الصحية والتعليمية، انظر، صحيفة الرائد ١٩٦٥/٨/٢١.
- (٧٠) مركز جهاد الليبيين، وثيقة رقم م ٢٤/١٥/٨، مؤرخة في ١٩٦٣/٣/٣٠.
- (٧١) الإحصاءات الزراعية، ١٩٦٠.
- (٧٢) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، وحدة الوثائق المعاصرة، ملف وزارة الاقتصاد، وثيقة رقم م ١٠/٨/٨، مذكرة مدير عام الاقتصاد حول استيراد الآلات الزراعية مؤرخة في ٩ مارس/١٩٦٠.
- (٧٣) نوري عبد السلام بريون، قراءات في الاقتصاد الليبي (١٩٦٨-١٩٦٩) قبل الثورة وبعدها، منشورات دار مكتب الفكر، طرابلس، ليبيا، ١٩٧١، ص ١٧٧.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

- ١- مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، وحدة الوثائق المعاصرة، ملف وزارة الزراعة، وثيقة رقم م/٨/١٥/٢٤، استمارة ساعات العمل للعاملين في نظارة الزراعة مؤرخة في ٣٠/٣/١٩٦٣.
- ٢- مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، وحدة الوثائق المعاصرة، ملف وزارة الزراعة، وثيقة رقم م/٨/١٥/٢٤، استمارة ساعات العمل للعاملين في نظارة الزراعة مؤرخة في ٣٠/٣/١٩٦٣.
- ٣- مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية والمخطوطات، وحدة الوثائق المعاصرة، ملف وزارة الصناعة، وثيقة رقم م/٨/٢٢/١٤ تقرير عن نشاط وزارة الصناعة مؤرخة في ٣٠/١١/١٩٦٧.
- ٤- مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، وحدة الوثائق المعاصرة، ملف وزارة الاقتصاد، وثيقة رقم م/٨/١٠/٨، مذكرة مدير عام الاقتصاد حول استيراد الآلات الزراعية مؤرخة في ٩ مارس/١٩٦٠.

ثانياً: التقارير:

- ١- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، ج٢، واشنطن، أبريل، ١٩٦٠، النص العربي لسنة ١٩٦٤.
- ٢- المملكة الليبية، مجلس التخطيط القومي، التقرير السنوي الثاني بشأن النشاط الإنمائي للسنة المنتهية في ٣١ مارس ١٩٦٥.

ثالثاً: المطبوعات:

- ١- المملكة الليبية، وزارة شؤون البترول، البترول الليبي (١٩٥٤-١٩٦٧).
- ٢- المملكة الليبية، وزارة التخطيط والتنمية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس (١٩٥٦-١٩٦٦).
- ٣- أمانة البلديات بالاشتراك مع أمانة التخطيط، مسودة المخطط الطبيعي الوطني طويل المدى، تعاون الأمم المتحدة الفني لمشروع التخطيط الطبيعي، طرابلس، ١٩٧٩.

رابعاً الكتب:

- ١- نوري عبد السلام بربون، قراءات في الاقتصاد الليبي (١٩٦٨-١٩٦٩) قبل الثورة وبعدها، منشورات دار مكتب الفكر، طرابلس، ليبيا، ١٩٧١.
- ٢- مصطفى أحمد بن حليم، صفحات من تاريخ ليبيا السياسي، وكالة الأهرام للتوزيع، مطابع الأهرام التجارية، قلوب، مصر، ١٩٩٢.
- ٣- الطاهر الهادي الجهيمي، أثر البترول على الدخل القومي في ليبيا، مكتبة الخراز، بنغازي، ليبيا، ١٩٦٩.
- ٤- عزيز محمد حبيب، ليبيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٣.
- ٥- مبارك حجير، الاقتصاد الليبي، دار مكتبة الأندلس، بنغازي، ليبيا، د.ت.
- ٦- سامي حكيم، حقيقة ليبيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨.
- ٧- علي أحمد عتيقة، أثر البترول على الاقتصاد الليبي، دار الطليعة للنشر، بيروت، ١٩٧٠.

- ٨- محمد يوسف العزاوي، محمد عبد الله المير، نشأة وتطور الطبقة العاملة في ليبيا، دمشق، دار القلم، ١٩٨١.
- ٩- شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٥.
- ١٠- المختار الطاهر كرفاع، الحركة العمالية في ليبيا (١٩٤٣-١٩٦٩)، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، ٢٠٠٠.
- ١١- ميخائيل، هنري أنيس، العلاقات الإنجليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الإنجليزية الليبية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠.

خامساً: المعاهدات:

- ١- عصام الزعيم، صناعة التكرير البترولية في البلاد العربية، "مجلة البحوث والدراسات العربية"، معهد البحوث والدراسات العربية، العدد السابع، يونيو ١٩٦٧.
- ٢- طرابلس الغرب، ١٨ يناير ١٩٦٣.
- ٣- طرابلس الغرب، ٢٣ مايو ١٩٦٣.
- ٤- طرابلس الغرب، ٢٤ مايو ١٩٦٣.
- ٥- طرابلس الغرب، ١٨ فبراير ١٩٦٩.
- ٦- صحيفة الطليعة، ١٨ فبراير، ١٩٦٩.
- ٧- صحيفة الرائد، ٢١/٨/١٩٦٥.